

ازدواجية لغة التعليم

الربيع الكناشي

استاذ بكلية الآداب بالرباط

العربية الى ضعف الحركة الوطنية وتزايد قوتها ، فلم تحل نهاية سنة 1955 الدراسية التي انتهت معها الحماية ، حتى كان معدل الحصة التي تلقى باللغة العربية قد بلغ الثلث ، بينما احتفظت اللغة الفرنسية بثلاثي الحصة اليومية ، وبجميع المواد العلمية التي تعتبر اساسية في الامتحانات ، ومعنى هذا ان التلميذ القوي في اللغة الفرنسية مضمون له النجاح حتى ولو كان ضعيفا في العربية ، بخلاف العكس (I) .

وجاء الاستقلال ، ووضع اللغة العربية على هذا الحال من الذلة والمهانة ، وظن الناس ان هذا الوضع سينتهي بانتصار اللغة القومية في وطنها ، وتحريرها من عهد الخضوع والتبعية للغة المستعمر القديم ، وبدأ صراع خفي بين اللغة الفرنسية التي تمثل الوجود الفرنسي الذي يسعى للمحافظة على مكاسب استعمارها القديم ، واستغلال الاجيال التي صنعها في مدارسه لتحسين تلك المكاسب ، وتوسيع نطاقها ، وبين اللغة العربية التي لم تعد تصلح في نظر اغلب المسؤولين والموظفين المتفرنسين الا لشؤون الدين والعبادة .

وكان لا بد ان تمر ثمانية اعوام على الاستقلال ، وعلى ماطلة الرأي العام المغربي الذي ظل يلح عينا في تعريب التعليم والادارة ، قبل ان يعرض (مشروع اصلاح التعليم) من طرف وزارة التهذيب الوطني ، على المجلس الاعلى للتعليم في 18 اكتوبر 1962 . وهو المشروع الذي اقر (ازدواجية لغة التعليم) منذ السنة الاولى بالمدارس الابتدائية حتى الجامعة ، وعلى اساس توزيع الحصة الدراسية على اللغتين بالتساوي فيما يرجع للزمن ، 15 ساعة للعربية و15 للفرنسية في

باستثناء اقطار المغرب العربي الثلاثة ، واقطار الهند الصينية كمبوديا واللاوس والفيتنام الجنوبية، التي ابتليت كلها بالاستعمار الفرنسي ، لن تجد في اى جهة من العالم ، وخاصة في اوربا وامريكا شيئا اسمه «ازدواجية لغة التعليم» في مرحلة التعليم الابتدائي او الثانوي ، ذلك ان هذه الازدواجية لا تتعارض مع جميع قواعد التربية والتعليم العالمية فحسب ، بل مع جميع المبادئ والقيم الوطنية ايضا ، وقد بدأت هذه المشكلة التي خلفها الاستعمار الفرنسي في اقطار معينة من مستعمراته السابقة ، عندما لم يستطع ان يتخلص نهائيا من لغة البلد القومية، واحلال لغته محلها الى الابد ، عندئذ اقر مبداء الشركة اللغوية في تلقين التعليم ، وطبقه بالقوة في مناهج التعليم على عموم مدارس الدولة الخاضعة لحكمه ، بيد ان توزيع المواد على اللغتين كان يختلف باختلاف البلدان للمستعمرة ، واختلاف الظروف السياسية والوطنية في كل منها .

ففي المغرب - ولناخذ مثلا في تحليل هذه المشكلة - كانت حصة المواد التي تلقى بالعربية - وهي اللغة العربية والدين - منذ ابتداء الحماية سنة 1912 لا تتجاوز 20 دقيقة في اليوم بجميع سنوات التعليم الابتدائي ، بينما كانت تلقى جميع المواد الاخرى باللغة الفرنسية ، ولم ترتفع هذه الحصة الى 50 دقيقة الا بعد 25 سنة ، اى بعد الحوادث الوطنية التي جرت سنة 1937. ويقظة الرأي العام المغربي الذي اخذ يحارب مدارس الحكومة ، ويشجع انشاء المدارس العربية الحرة ، وهكذا خضع ارتفاع الحصة التي تلقى باللغة

(I) في الجزائر نظرا لاختلاف ظروفها عن المغرب، كانت اللغة العربية تلقن باللغة الفرنسية ، وبكتب مدرسية وضعت لتعليم النحو العربي باللغة الفرنسية.

الاسبوع ، ولكن مع استمرار احتكار اللغة الفرنسية لتلقين العلوم من دروس الاشياء والحساب في الاقسام التحضيرية حتى التاريخ والجغرافية والطبيعات والرياضيات في الاقسام العالمية ، بحيث لا يلحق بالعربية الا مواد اللغة العربية والفقه والتوحيد ، والحصص الثانوية كالرياضة البدنية ، والرسم . وبالرغم من ان معارضة هذا المشروع من لدن المجلس الاعلى للتعليم الذى هو مجرد مجلس استشارى ، فانه هو الذى تعمل وزارة التهذيب الوطنى جاهدة فى تطبيقه باسم «ازدواجية التعليم» ، هذه الازدواجية التى لن نتحدث عن اخطارها من الوجهة القومية والفكرية والدينية والاقتصادية فى هذا الحديث القصير ، وانما سنقتصر على شرح تعارضها مع جميع المبادئ التربوية وقواعد التعليم العالمية ، المعمول بها فى جميع البلاد المتحضرة .

من المعروف لدى علماء التربية والنفس ان استعدادات الطفل العادى فيما بين سن السادسة والثانية عشرة لا تجعله يحتمل دراسة وتعلم لغتين فى هذه المرحلة مع الحصول على نتائج حسنة فيها ونظرا لاستحالة ذلك بالنسبة لمعوم الاطفال العاديين نجد ان جميع انظمة التعليم العالمية متفقة على :

I - تخصيص مرحلة التعليم الابتدائى بتعليم اللغة القومية وحدها .

2 - تاخير تعليم اللغات الاجنبية الى مرحلة التعليم الثانوى حيث تدرس كلفات فقط .

ولهذا السبب العلمى نجد ان القول بفكرة تعليم المواد الدراسية بلغتين فى آن واحد ، سواء فى المرحلة الابتدائية او الثانوية ، لم تاخذ به ولم تعمل به اية دولة حرة فى العالم ، لتناقضه مع الحقائق العلمية التى اشرنا اليها . ولو كان من المعقول والمقبول تربويا ان يتعلم ابناء امة لغتين فى آن واحد ، وفى المرحلة الابتدائية ، ويبلغوا فى اتقانها نفس الدرجة ، ونفس المستوى ، لكانت جميع الدول قد سارعت قبلنا الى العمل بهذا المبدأ ، مع ان اية دولة لم تاخذ به ، بل ان فرنسا نفسها التى فرضته علينا ، لم تعمل هى به ، فلم تستعمل الانجليزية مثلا - وهى اكثر اللغات العالمية انتشارا - كلفة ثانية فى مدارسها الابتدائية والثانوية . ليس هذا فقط ، بل ان الدول ذات القوميات واللغات الرسمية المتعددة لم تعمل به ايضا ، مع انها كانت اولى الدول باستعمالها ، - لو كان

ممكنا من الوجهة التربوية - لصالحها الوطنى ، قبل ان يكون لصالح لغة او دولة اجنبية عنها .

ولنشرح هذه الحقيقة بالنسبة للدول التالية على سبيل المثال :

(أ) فى يوغوسلافيا ست جمهوريات واربع لغات رسمية هى: السربية والكرواتية والفرق بينهما قليل - ويتكلم كلا منهما ثلث السكان ، والماسيدوانية والسلوفينية ، ويتكلم كلا منهما سدس السكان ، ورغم ان هذه اللغات ليست عالمية ولا مشهورة ، فان الاتحاد اليوغوسلافى لا يعرف شيئا اسمه «ازدواجية لغة التعليم» . ففى الجمهوريات او الاقاليم التى يتكلم سكانها السربية او الكرواتية يعطى التعليم بهذه اللغة القومية من التعليم الابتدائى حتى الجامعى ، ولا تدرس اللغة الوطنية الثانية الا كلفة اختيارية ، وابتداء من التعليم الثانوى ، وفى الاقاليم التى يتكلم سكانها الماسيدوانية او السلوفينية يعطى التعليم ايضا بهذه اللغة القومية ، لكن نظرا لقلة الناطقين بهاتين اللغتين بالنسبة لمجموع سكان البلاد ، فان تعلم احدى اللغتين الوطنيتين الاولين يشرع فيه ابتداء من السنة الثانية الابتدائية كلفة اجنبية - اى عن لغة التخاطب والتعليم المحلية - وذلك لهدف قومى محدد ، وهو ان يتمكن التلميذ فى وقت مبكر من التفاهم مع جمهور كبير من مواطنيه .

(ب) وفى سويسرا 22 ولاية ، وثلاث لغات رسمية - هناك لغة رابعة ضعيفة - هى الالمانية والفرنسية والىطالية ، ومع ذلك فان لغة التعليم فى كل ولاية من الالاتنائى حتى الجامعى هى اللغة القومية لسكان الولاية ، ولا تدرس اللغات الوطنية الاخرى الا فى مرحلة التعليم الثانوى كاللغات الاجنبية ، فلو كانت فكرة «ازدواجية لغة التعليم» او حتى ثلاثيته مقبولة وممكنة من الوجهة التربوية ، لكانت سويسرا ، وامثالها من الدول ذات اللغات الوطنية المتعددة ، اولى من يأخذ بها لتحقيق وحدة الفكر الوطنية ، من غير ان تنهم بأنها تريد فرض لغة اجنبية على مواطنيها لخدمة مصالح دولة استعمارية ، ومع ذلك فليس فى سويسرا احد من رجال الدولة او التعليم او الفكر يتصور امكانية العمل بمثل هذه الازدواجية او يطالب بها .

(ج) وفى افغانستان 14 ولاية ، ولغتان قوميتان رسميتان : البشتو ويتكلمها 8 ولايات ، والفارسية

من هذه الامثلة القليلة ، يتبين لنا ان المسؤولين في أية دولة تحترم نفسها ، وتقدر مسؤولياتها امام شعوبها ، وامام التاريخ ، كانت صغيرة او كبيرة ، شرقية او غربية ، لا يمكن ان يقدموا على تنفيذ خطة في ميدان التربية والتعليم ، كازدواجية لغة التعليم ، ما لم تكن هذه الخطة :

- أ - سليمة ومقبولة من الوجهة التربوية .
- ب - مفيدة ومثمرة من الوجهة العلمية .
- ج - لا خطر فيها على اللغة والثقافة والشخصية القومية .

أما ونحن نشاهد نوعا من الاجماع العالمى يقوم ضد العمل بفكرة هذه الازدواجية في لغة التعليم ، بالرغم عن الحاجة اليها بالنسبة للدول ذات اللغات المتعددة، فذلك يدل على ان هذه الازدواجية مرفوضة من جميع الوجوه ، وانها لم تكن يوما من الايام جديرة بان يختلف الناس عليها ، او تطرح للمناقشة فى اى بلد يتمتع بالحرية والكرامة والاستقلال .

ادريس الكتانى

(للحديث صلة)

ويتكلمها 6 ولايات ، واللغتان معا تكتبان بالحروف العربية ، ففي الولاية الناطقة بلغة البشتو يجرى التعليم فى المرحلتين الابتدائية والثانوية بهذه اللغة وحدها ، كما يجرى التعليم باللغة الفارسية وحدها فى الولايات التى تتكلم الفارسية ، نعم يبدأ تعليم اللغة الوطنية الاخرى كلغة اجنبية ابتداء من السنة الثانية الثانوية ، كما هو الامر فى يوغوسلافيا ، لتسهيل التفاهم بين عموم المواطنين . اما دراسة اللغات الاجنبية فلا تبدأ الا فى السنة الثانية من التعليم الثانوى الذى يشتمل على سبع سنوات .

د) وفى كندا توجد 10 ولايات ولغتان رسميتان : الانجليزية وتكلمها تسع ولايات ، والفرنسية وتكلمها ولاية واحدة ، ورغم الصراع الهائل الذى يوجد بين اللغتين الوطنيتين لكندا ، والذى يمثل فى صحافة اللغتين ، وفى تعصب المؤسسات الاقتصادية والصناعية والثقافية لاستعمال لغتها القومية وحدها دون الاخرى، سواء فى التخاطب او الكتابة ، او فى المنتجات الصناعية ، رغم ذلك فان ازدواجية التعليم لا تخطر فى بال احد بكندا . ولو كانت معقولة او ممكنة من الوجهة التربوية لكانت بريطانيا - الحاكمة القديمة لكندا - قد سارعت الى استعمالها فى اقليم وكبك، الذى يتكلم الفرنسية لتسهيل عملية اندماجه فى الاقاليم الانجليزية الاخرى ، وللقضاء على شخصيته الفرنسية، ونزعته الاستقلالية الانفصالية .